١٥ توصية ختامية لمؤتمر استثمار الطاقة

الزامل: لا يمكن إحداث أي ربط كهربائي بين الدول العربية ودول العالم إلا عن طريق سورية

طعمة: أهمية الاستفادة من الطاقة الحرارية الأرضية ولدينا مشروع تجريبي في تدمر

وزارة الاقتصاد: برنامج بدائل المستوردات يعمل على تحقيق التنمية المستدامة

| جلنار العلي

قال وزير الكهرباء غسان الزامل في ختام فعاليات المؤتمر الأول للطاقات المتجددة والكهرباء أن إنتاج الكهرباء كان قبل الأزمة يغطي نحو ٩٩ بالمئة من حاجة سورية، لافتاً إلى أن تكلفة إنتاج الطاقات المتجددة أعلى من كل دول العالم بنسبة تصل إلى ٤٠ بالمئة نتيجة الحصار المفروض على سورية، متسائلاً عن موقف الأمم المتحدة من هذا الحصار.

وأشار الزامل إلى الصعوبات الكبيرة المتمثلة في الحصول على تجهيزات الطاقة الكهربائية، بما في ذلك توريد عدادات الكهرباء، متسائلاً عن سبب منعها من الدخول إلى سورية، مبيناً أنه من غير الممكن إحداث أي ربط كهربائي بين الدول العربية ودول العالم إلا عن طريق سورية، ومع ذلك تتم محاربة ذلك من قبل الدول الاستعمارية، متسائلاً: ماذا فعلت الأمم المتحدة حيال سرقة القوات الأميركية للنفط الموجود في شمال سورية، أو تدمير محطات الطاقة الكهربائية، مطالباً الأمم المتحدة برفع العقوبات على سورية وخاصة على الطاقة الكهربائية.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش المؤتمر، أشار الزامل إلى أن التعاون القائم حالياً في مشاريع استثمار الطاقات المتجددة هو تعاون بين شركات، ولا يوجد حتى اللحظة تعاون واضح مع الدول الأخرى، وهو ليس مطلوباً بالأساس، لأن نجاح مشاريع الطاقات المتجددة هو عمل الدولة عبر إنشاء المحطات وتشجيع المستثمرين للدخول في هذا المجال إن كان بالمشاركة أو بطرق أخرى وهي موجودة ومسهلة من قبل وزارة الكهرباء.

وحول العقوبات المفروضة، أشار إلى أن المطالبات مستمرة وبشكل دائم عبر وزارة الخارجية والمغتربين للمطالبة برفعها، ووزارة الكهرباء بشكل خاص تطالب بشكل دائم برفع العقوبات عن القطاع الكهربائي لما فيه أهمية لجميع القطاعات الخدمية والصحية والزراعة والتعليم.

فرصة لتبادل الخبرات

رئيس الجلسة الأولى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل رأى في تصريح لوسائل الإعلام أن المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات وطرح الأفكار، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على تسهيل إجراءات الحصول على إجازات الاستيراد للمستلزمات الخاصة بالطاقات المتجددة ومشاريعها وإدراج مكونات صناعة الطاقات المتجددة في برنامج إحلال البدائل للمستوردات الذي قالت عنه معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التنمية الاقتصادية رانيا أحمد إنه برنامج تنموي من جهة، ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

الجيوثيرما أكثر استدامة

من جانبه تحدث وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور بسام طعمة بشكل موسع عن أهمية الاستفادة من الطاقة الحرارية الأرضية المخزنة في باطن الأرض والمعروفة بـ(الجيوثيرما)، كونها طاقة مستدامة أكثر من الشمسية والريحية، ولانخفاض تكاليفها وانعدام آثارها السلبية على البيئة، كاشفاً أن وزارة النفط دخلت مؤخراً في هذا المجال وأن هناك مشروعاً تجريبياً في منطقة (أبو رباح) في تدمر، حيث بالإمكان الاستفادة من هذه الطاقة المستخدمة بشكل كبير عالمياً في التدفئة وفي القطاع الزراعي لتدفئة البيوت البلاستيكية شتاء، والتخلص من مشكلة شح المحروقات.

بحاجة لتضافر كل الجهود

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فادي سلطي وخلال فعاليات الجلسة الثانية من المؤتمر، أشار إلى أن سورية منذ سنوات ما قبل الحرب كانت أقل البلدان التي تحصل على المساعدات الإنمائية الموجهة نحو مشاريع الطاقة وذلك حسب بيانات الأمم المتحدة، حيث كان يصل نصيب الفرد من هذه المساعدات في عام ٢٠٠٥ إلى ٤ دولارات، في حين وصل في عام ٢٠١٢ إلى ٨.١١ دولارات.

وأكد سلطي محاولات سورية الدائمة لإعادة العجلة إلى ما كانت عليه، ولكن ذلك يحتاج إلى تضافر كل الجهود سواء على المستوى المحلي بالتشارك مع القطاع الخاص أم على المستوى الإقليمي أو على مستوى المنظمات، مضيفاً: نحاول من خلال هذه الثلاثية أن نكون جاهزين لتمويل قطاع الطاقات المتجددة نظراً لعائديته الكبيرة مستقبلاً، حيث ستعمل هذه المشاريع على تخفيض الانبعاثات الكربونية وتأمين فرص العمل، لافتاً إلى وجود مبادرات خجولة من قبل القطاع الخاص للاستثمار بالطاقات المتجددة، ومشدداً على ضرورة إيجاد شراكات بين القطاعين العام والخاص أو إنشاء شركات مساهمة من قبل مجموعة من المستثمرين في القطاع الخاص للعمل بالطاقات المتجددة والاستفادة من التسهيلات التي قدمها قانون الاستثمار.

تسهيلات كبيرة للطاقة المتجددة

وفي السياق، أشار المدير العام لهيئة الاستثمار الدكتور مدين دياب إلى قرارات مجلس الاستثمار الأعلى التي تضمنت تكليف وزارة الكهرباء بتحديد الأراضي المناسبة لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة بالتنسيق مع وزارة الزراعة، والسماح لمشاريع توليد الكهرباء باستخدام الألواح الشمسية داخل المدن والمناطق الصناعية من دون اشتراط الحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الكهرباء، إضافة إلى تكليف وزارة الإدارة المحلية والبيئة بالتوجه نحو تنظيم عمل تخصيص الأراضي لمشاريع الطاقة المتجددة في المدن والمناطق الصناعية.

زيادة نسب تمويل

أما ممثل مصرف سورية المركزي عصمت يوسف فقد بيّن ماهية دور المصرف المتمثل بالتنسيق مع الوزارات المعنية وتوجهات اللجان الاقتصادية في موضوع تعميم القرارات الناظمة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض المشاريع الصناعية ومن ضمنها مشاريع الطاقة المتجددة، وزيادة نسبة تمويل المشاريع العاملة على الطاقة المتجددة.

توصيات المؤتمر

وتركزت توصيات المؤتمر على الطلب من الأمم المتحدة العمل على رفع العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، إضافة إلى السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في تحمل مسؤولية أكبر من أجل إمداد طاقة موثوقة وبأسعار تنافسية.

كما طالب المؤتمر بضرورة تفعيل ودمج سياسات الترابط بين قضايا المياه والغذاء والطاقة بهدف تحقيق استدامة الموارد، إضافة إلى التأكيد على أهمية تفعيل الربط الكهربائي بين الدول العربية، والتشجيع على إقامة شركات مساهمة في مجال الطاقة المتجددة والكهرباء.

وأوصى المؤتمر ضرورة بتقديم التسهيلات اللازمة لإقامة شركات مشتركة في هذا المجال، ودراسة الأسعار الواردة في قرار تعرفة التغذية ووضع تعرفة لجميع أنواع الطاقة المتجددة، إضافة إلى إصلاح وترشيد تعرفتي الكهرباء والمياه، وضرورة وضع سياسات وأطراً مؤسساتية مناسبة ومتكاملة لقطاع الكهرباء، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للكمون الطاقي المتاح لطاقة الأمواج وطاقة جوف الأرض، وتكليف المركز الوطني لبحوث الطاقة مع الجهات المعنية لإعداد الدراسات المطلوبة، إضافة إلى إعطاء أولوية لمشاريع وتجهيزات الطاقة المتجددة لجهة تأمين القطع الأجنبي، ودراسة إمكانية اعتبار أصول مشاريع الطاقة المتجددة القائمة كجزء من قيمة الضمانات المقدمة للحصول على التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة الجديدة.

وختاماً طالب المؤتمر بزيادة الأراضي المخصصة لمصلحة وزارة الكهرباء الخالية من الإشغالات لطرحها للاستثمار بمشاريع الطاقة المتجددة لتمكين المستثمرين من إقامة مشاريعهم، كذلك بناء القدرات الفنية والإدارية للشباب في مجال الطاقة المتجددة والكهرباء بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية للقطاعين العام والخاص، وتطوير التشريعات الناظمة لرفع كفاءة الطاقة وتقديم التسهيلات اللازمة لها.

مذكرة تفاهم بين غرفة صناعة دمشق وريفها والغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة

السفير الإيراني لـ«الوطن»: زيارة الرئيس بشار الأسد لإيران حققت نجاحاً كبيراً وفتحت فصلاً جديداً بالعلاقات الاقتصادية

| هناء غانم

وقعت غرفة صناعة دمشق وريفها والغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة بحضور السفير الإيراني في دمشق أمس مذكرة تفاهم تأتي ترجمة لزيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك بهدف استقطاب الاستثمارات الإيرانية إلى سورية وإقامة استثمارات مشتركة، والاستفادة من التجربة والخبرة الصناعية الإيرانية في التنمية الصناعية الوطنية.

وخلال اللقاء أكد السفير الإيراني مهدي سبحاني أن العلاقات الاقتصادية والتجارية لها دور مهم في العلاقات الثنائية بين البلدين، وللقطاع الخاص دور مهم وأساسي في العلاقات التجارية والاقتصادية وأن إيران عازمة على تنشيط هذه العلاقات بشكل مباشر مع القطاع الخاص السوري والاستفادة من إمكانياته، داعياً رجال الأعمال والصناعيين السوريين إلى تفعيل العمل الصناعي المشترك بين البلدين، مبيناً أن دوره الدبلوماسي ومسؤوليته هي تعبيد الطريق أمام التجار والصناعيين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد السفير الإيراني أن زيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى إيران حققت نجاحاً كبيراً وفتحت فصلاً جديداً بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين، موضحاً أن ٧٠ بالمئة من النشاطات الإيرانية الموجودة في سورية هي تسهيل للطرق الاقتصادية والتجارية، لافتاً إلى أن إيران لا تدخر جهداً لتنمية العلاقات الاقتصادية وتذليل العقوبات الاقتصادية المفروضة التي تواجه الصناعيين في كلا البلدين ولاسيما مواضيع تحويل الأموال والأمور المصرفية، مبيناً جدية الحكومة الإيرانية في التنمية الاقتصادية مع الدول.

بدوره رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها الدكتور سامر الدبس قال إن توقيع المذكرة يأتي ترجمة لنتائج الزيارة التي قام بها السيد الرئيس بشار الأسد للجمهورية الإسلامية الإيرانية وتفعيل العمل الاقتصادي بين البلدين ولاسيما في مجال تشجيع التصدير والاستيراد وإقامة الاستثمارات الصناعية الخاصة بإعادة الإعمار في سورية، منوهاً بوجود عدة مشاريع منها إقامة مشفى ومصانع قطع تبديل سيارات والكثير من الفرص التي يجب الاستفادة منها بهدف الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية التي لا تزال خجولة أمام مستوى العلاقات السياسية، وأكد السعي لتطوير العلاقات مع الغرفة التجارية السورية الإيرانية فيما ذكر من مواضيع صناعية وتشجيع الإيرانيين على إقامة مشاريع صناعية إستراتيجية في سورية كالمشاريع المقامة حالياً (صناعة السيارات والزجاج) في دمشق.

رئيس الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش شدد على أهمية توقيع مذكرة التفاهم التي تأتي تحفيزاً للعمل المشترك بين الغرفتين بشكل أوسع وشامل وتشجيعاً لرجال الأعمال الإيرانيين والمستثمرين ورجال الأعمال السوريين للاستثمار المشترك في العديد من المجالات الصناعية والزراعية والتجارية مبيناً أنه كان هناك تنسيق بين غرفتي الصناعة بدمشق وريفها والسورية الإيرانية المشتركة لهذا التعاون، مؤكداً مضاعفة الجهود لتنشيط العمل المشترك وإعادة الإعمار وأن هناك وفداً تجارياً وصناعياً سيقوم بزيارة إلى إيران لهذا الهدف قريباً.

وبالعودة إلى مضمون الاتفاقية نجد أنها ركزت بداية على زيادة وجود المنتجات السورية داخل الأسواق الإيرانية، ومعالجة الصعوبات المتعلقة بها، خصوصاً اشتراطات الجانب الإيراني بشأن المواصفات والمقاييس، وكذلك المواد الممنوع استيرادها. والتركيز على وضع خطة لإقامة معارض دائمة للمنتجات السورية في إيران وكذلك معارض تخصصية ومعارض البيع المباشر في الأسواق الإيرانية، إضافة إلى إقامة ملتقيات للفعاليات والشركات الصناعية السورية والإيرانية، ولقاءات B2B عامة وتخصصية حسب القطاع الهندسي، وإقامة الملتقى السنوي للصناعيين السوريين والإيرانيين والمدن الصناعية السورية والإيرانية بالتناوب بين البلدين، مع استقطاب استثمارات إيرانية إلى المدن الصناعية في سورية، واستكشاف إمكانية تنفيذ استثمارات مشتركة داخل سورية والاطلاع على تجارب المدن والعناقيد الصناعية والمدن الصناعية التخصصية في كلا البلدين، واستقطاب المزيد من المواد الأولية وخطوط الإنتاج من إيران للصناعة السورية.

كذلك أكدت الاتفاقية أهمية إقامة عقد تشاركي بين المستثمرين السوريين والإيرانيين لتأهيل المصانع الحكومية المتوقفة أو المدمرة كلياً أو جزئياً حسب الجدوى الاقتصادية، والتعريف بفرص الاستثمار الصناعية في سورية ودعم التشاركية بين شركات القطاع الخاص الصناعي السوري والإيراني في مرحلة إعادة الإعمار في سورية.

وركزت الاتفاقية أيضاً على ضرورة الاهتمام بالتجارة الإلكترونية بين البلدين وبهدف تسويق وبيع المنتجات السورية في الأسواق الإيرانية ودول جوارها، سيعمل الفريقان على تصميم «منصة تسويق وبيع إلكترونية» للمنتجات السورية وفق أحدث التقنيات وإقامة مركز تجاري للمنتجات السورية في إيران، وهما مستعدان لتقديم ما يلزم بهذا الخصوص وإنشاء «داتا» وبنك معلومات للصناعات والمنتجات والشركات والصناعيين في سورية، لكن لتفعيل ذلك على أرض الواقع، لا بد من عقد اجتماعات دورية ربع أو نصف سنوية، وحسب الحاجة لمناقشة البرامج والأنشطة المقترحة. مع التنسيق المشترك بينهما وبين الحكومة والوزارات والجهات الحكومية والاتحادات الاقتصادية في سورية لتنفيذ النشاطات وفق الأنظمة المعمول بها.

دريوش لـ«الوطن»: المذكرة تشجع رجال الأعمال الإيرانيين والسوريين للاستثمار المشترك

الجلالي لـ«الوطن»: رفع أسعار الإسمنت لن يؤثر في العقارات لأن أسعاره مرتفعة قبل القرار

| رامز محفوظ

كشف الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك برفع سعر طن الإسمنت لأكثر من ١٠٠ بالمئة لن يؤثر في أسعار العقارات باعتبار أن متعهدي البناء كانوا قبل صدور القرار يشترون الإسمنت بسعر أعلى من السعر المحدد بالقرار وذلك نتيجة ندرة المادة وقلتها في السوق خلال الشهرين الماضيين.

ولفت إلى أن أسعار مادة الإسمنت في السوق كانت قبل صدور القرار مرتفعة بالأساس حيث وصل سعر الطن في السوق السوداء لأكثر من ٧٠٠ ألف ليرة على الرغم من أن سعر مبيعه من المعامل والشركات التابعة لمؤسسة الإسمنت كان ١٥٠ ألف ليرة قبل صدور قرار رفع السعر مؤخراً من وزارة التموين.

وأكد أن الطلب على مادة الإسمنت خلال الفترة الأخيرة لم يزدد وبقي على حاله لكن المعروض منه كان قليلاً ومن المعروف أن المعروض تحكمه التكاليف، لافتاً إلى أن مابين ٦٠ و٧٠ بالمئة من تكاليف إنتاج الإسمنت هي مازوت وفيول، إذ إن عملية تكسير الصخر وحرقه من أجل صناعة الإسمنت تحتاج إلى الطاقة ومع ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً نجد أن تكاليف الإنتاج باتت مرتفعة.

وأوضح أن سعر طن الإسمنت البورتلاندي الذي يستخدم في البناء ويباع من معامل القطاع الخاص أصبح يحدود ٥٥٠ ألف ليرة بعد قرار رفع سعر طن الإسمنت المباع من المعامل والشركات التابعة لمؤسسة الإسمنت ووصول سعر الطن الواحد لـ٣٩٧٧٦٠ ألف ليرة.

وبين الجلالي أن الشخص الذي يمتلك رخصة بناء يحصل على الإسمنت من المعامل والشركات التابعة لمؤسسة الإسمنت، لكن المشكلة هي فترة الانتظار الطويلة على الدور من أجل الحصول على مخصصاته ونتيجة لذلك كان يلجأ إلى شراء المادة من السوق السوداء.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أصدرت قراراً رفعت بموجبه سعر طن الإسمنت المنتج لدى المعامل والشركات التابعة للمؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء أكثر من ١٠٠ بالمئة قياساً للأسعار التي حددتها الوزارة في قرارها الأخير الصادر في العام الماضي.

ووفقاً للقرار الجديد الصادر فقد حددت الوزارة سعر الطن الواحد المعبأ للمستهلك من إسمنت البورتلاندي عيار ٣٢,٥ بـ٣٩٧٧٦٠ ليرة سورية وعيار ٤٢,٥ بـ٤١٣٤٩٠ ليرة ومن إسمنت البوزولاني عيار ٣٢,٥ بـ٣٠١٦٧٠ ليرة ومن إسمنت آبار النفط بـ٤٥٨٤٥٠ ليرة ومن إسمنت مقاوم الكبريتات بـ٤٣٦٦٨٠ ليرة.

كما حددت سعر مبيع الطن الواحد الفرط للمستهلك من إسمنت البورتلاندي عيار ٣٢,٥ بـ٣٤١٠٣٠ ليرة سورية وعيار٤٢,٥ بـ٣٥٥٢٧٠ ليرة ومن إسمنت البوزلاني عيار ٣٢,٥ بـ٣٥٤١٥٠ ليرة ومن إسمنت آبار النفط بـ٣٩٥٩٣٠ ليرة ومن إسمنت مقاوم الكبريتات بـ٣٧٦٢٤٠ ليرة.

وفي العام الماضي أصدرت الوزارة قراراً حددت من خلاله سعر طن الإسمنت البورتلاندي عيار ٣٢,٥ المعبأ للمستهلك بـ١٥٠,٠٠٠ ليرة سورية والفرط بـ١٢٥,٩٠٠ ليرة سورية، كما حددت سعر الطن الواحد من الإسمنت البورتلاندي عيار ٤٢,٥ المعبأ للمستهلك بـ١٨١ ألف ليرة سورية والفرط بـ١٥٤,٩٥٠ ليرة.